أدت الحرب الدائرة اليوم في لبنان وفي الشرق الأوسط الى انقسام عمودي في المجتمع اللبناني حول هذه الحرب واسبابها ومسؤولية الأطراف فيها. ولم ينحسر الانقسام الداخلي على هذا الموضوع بل طال الكثير من المواضيع الداخلية والمواقف بحيث باتت الكثير من الشؤون اللبنانية ومن المواقف المختلفة السياسية والاجتماعية وغيرها تشكل محاور اصطفاف وسجالات وسرديات متناقضة، يضاف اليها الكثير من الخطابات العنفية والتحريضية والاخبار المشوهة والكاذبة ما يحولها الى عناصر تزيد من الشرخ الداخلي.

لذلك يقوم هذا المشروع برصد الخطاب الاجتماعي والسياسي في الفضاء العام من خلال مواكبة القضايا التي توليها وسائل الإعلام ومواقع التواصل والمؤثرون أهمية مميزة بهدف الإضاءة عليها ومواكبة سردياتها ومن يقف وراءها والمخاطر التي تحملها. وغالبًا ما تعكس هذه المواضيع اتجاهات المجتمع وتبيّن مواقف الأطراف الفاعلة حيالها. يتم إعداد هذه السلسلة من التقارير بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

حادثة ساقية الجنزير

الحدث ... وأشباحه

29 نيسان 2026

1- ما هو موضوع الساعة؟

عاشت بيروت بعد ظهر السبت الماضي (25 نيسان) حالة من الهيجان الشعبي والسياسي احتجاجا على قيام عناصر من "أمن الدولة" بتوقيف صاحب أحد المولدات الكهربائية حسن عيتاني (أبو علي) في منطقة ساقية الجنزير. وقد جرى اعتراض الدورية من قبل الأهالي فيما أقدم آخرون على قطع طرقات في بيروت تضامناً مع الموقوف واحتجاجاً على الطريقة "البوليسية" التي جرت، وذلك وسط هتافات واطلاق نار.

تمثّلت الحركة الاحتجاجية بقطع عدد من الطرقات الرئيسية، وامتدت إلى نقاط عدة أبرزها المَلّ، ساقية الجنزير، كورنيش المزرعة، الحمرا، فردان وقريطم، ما أدى إلى شلل مروري في عدد من المحاور الحيوية. وأخذت الاحداث أبعادا سياسية كبيرة مع اعتبارها "تطاولا على كرامة أهالي بيروت"، فتدخّل رئيس الحكومة ودار الإفتاء وكثير من وجوه الطائفة السنية تحت شعار "أنّ أهل بيروت ليسوا مكسر عصا".

"وارتفعت أصوات في العاصمة بلغت حدود السرايا، مطالبة بمحاسبة المسؤول عن الدورية وهو ضابط شيعي (العقيد محمد شريم)، وإحالة عناصر أمن الدولة الذين أطلقوا النار في الهواء إلى المحاكمة" (النهار 27 نيسان 2027) .

الحدث الأول لم يعد في استدعاء صاحب مولد، بل بات في الاشباح التي يستجلبها.

2- لماذا نهتم؟

حدث شبه عادي: عناصر أمنية تابعة لجهاز "أمن الدولة" توقف صاحب أحد المولدات الكهربائية في بيروت. لكن التوقيف أخذ أبعادا أمنية وسياسية كبيرة وولّد عاصفة من الردود في الشارع وعند المسؤولين. واختصرت جريدة النهار المشهد بعنوان: " الاحتقان السنّي-الشّيعي انفجر في ساقية الجنزير" (النهار 27 نيسان 2026). واستعاد البعض أحداث السابع من أيار (سيطرة حزب الله على بيروت).

الحادثة تطرح مجموعة من الأسئلة: كيف يمكن لتدبير أمني قضائي بسيط، وهو أمر يومي في كل الدول، ان يتحوّل في لبنان الى قضية رأي عام والى تهديد للسلم الأهلي والى حملة تشكيك بالقوى الأمنية؟ ما هي الثغرات التي جعلت هذا الموضوع البسيط متفجّرا؟ هل يمكن لهذا المشهد ان يتكرر؟ وكيف يمكن للقوى الأمنية ان تبسط الامن اذا كان موضوع استدعاء صاحب مولّد كهربائي كاد يؤدي الى أزمة وطنية؟ أي أخطاء أرتُكبت وأين تكمن المعالجات؟

3- ما هي سرديات الأحداث؟

تعددت الروايات تبعا للراوي

-ورد في بيان صادر قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة في المديرية: "...بعد تخلّف أحد أصحاب المولدات الكهربائية المخالفة ضمن نطاق مدينة بيروت عن الحضور إلى مبنى مديرية الاستعلام والعمليات الخاصة لاستكمال الإجراءات القضائية بحقه، وبناء لإشارة النيابة العامة المالية القاضية بإحضاره، قامت دورية من هذه المديرية العامة بتنفيذ الإشارة القضائية". وأضاف أن "عدداً من المواطنين اعترضوا الدورية ومنعوها من تنفيذ مهمتها، مما اضطر بعض العناصر إلى إطلاق النار في الهواء لتفريقهم ولم يصب احد بأذى.. ويتمّ اجراء التحقيق بإشراف النيابة العامة العسكرية".

علقت القناة على الحادثة انها تحولت الى "قضية رأي عام"، وأوردت الوقائع بنقل الرواية الرسمية للقوى الأمنية ووثقت المخالفات: "... تمّ ضبط مخالفات بحق مولدات يملكها احمد وعلي طالب وحسن عيتاني شملت تشغيل مولدات غير مسجلة، عدم دفع الرسوم والضرائب، غياب الفلاتر البيئية والعدادات وعدم الالتزام بالتسعيرة الرسمية. وزارة الاقتصاد سطرت محضر ضبط فيما أبلغت امن الدولة المدعي العام المالي الذي طلب استدعاء أصحاب المولدات. حضر احمد وعلي طالب وخرجا بسند إقامة مع استمرار التحقيق فيما تخلف حسن عيتاني وارسل وكيله القانوني متعهدا بتسوية الملف. وعلى الأثر اصدر المدعي العام المالي إشارة باحضاره فتحركت القوة الضاربة، لكن بعد رفضه مرافقة الدورية ومع تجمع الأهالي وتصاعد التوتر وتهريبه فيما كانت الاصفاد لا تزال بيديه اطلقت العناصر النار في الهواء لتفريق الحشد قبل ان تنسحب من دون توقيفه".

وأوردت القناة تعليقا لوكيل عيتاني قال فيه ان "الاستدعاء لم يتم حسب الأصول، وأن الضابط المسؤول عن التحقيق في المخالفات كان ابلغني عن مهلة شهر لتحضير المستندات... لماذا (هذه القوة) تنفّذ إشارة غير موجودة أساسا..."؟

3- ما هي سرديات الأحداث؟

تختلف رواية هذه القناة عن سابقتها: "نفذ جهاز امن الدولة عملية توقيف تعسفية لأحد أبناء العاصمة أبو علي عيتاني خرج منها مدمى ومضروب وبعين متورّمة". ووصفت: "مشهد امني فوضوي، عناصر ملثمة بلباس مدني بلا تعريف واضح، اطلاق نار وسط شارع مكتظ كادت تعرض مدنيين للخطر". وتنقل عن شهود "ان القوى المداهمة ناس ملثمين ولا لباس يدل على هويتهم". ويستغرب الشهود هذا التدخّل العنفي: "فهو لا تاجر سلاح ولا تاجر مخدرات... كرمال موتار".

وتضيف القناة: "بين رواية رسمية تتحدث عن تنفيذ إشارة قضائية وبين معطيات ميدانية تشير الى استنسابية بالتطبيق، يبرز اسم العميد محمد شريم بصفته المسؤول عن القوة الضاربة بجهاز امن الدولة بقلب المشهد. الاسم يتكرر كل ما تداخل الأمني بالسياسي والشرعي بالميليشياوي. من معركة عبرا عام 2013 حيث يُنسب اليه تدخله الميداني ومشاركته المسلحة خارج الأطر الرسمية للقتال ومن دون حتى استدعائه. الى عام 2021 في فرن الشباك وخلال ازمة المحروقات امر زملاءه داخل الجهاز بمهاجمة عناصر من المكتب الإقليمي بجبل لبنان وصولا الى مداهمة 2023 للناشط المعارض لحزب الله ولاء عيتيت التي اثارت علامات استفهام حول استخدام القوة وحدودها وانتهت بمقتل عيتيت".

وتجري القناة مقابلة مع السيد سيف دياب (سياسي وفاعل في بيروت): "من المؤسف وجود اشخاص في الدولة يتصرفون خارج القانون وهم يرتدون بدلة امن الدولة.. نطالب رئيس جهاز امن الدولة اتخاذ التدابير المسلكية بحق العميد شريم وفصله الى مكان يبعده عن أهل بيروت... اهل بيروت ليسوا مكسر عصا والقانون يجب ان يطبّق في كامل الأراضي اللبنانية كما يطبق في بيروت الإدارية . نحن تطبق علينا كل القوانين، بينما على بعد كلم من هنا ببطّل في دولة..."

موقع النهار قام بتغطية التظاهرات واقفال الشوارع ونقل الحادثة كالتالي: "في تفاصيل الحادثة بحسب رواية أمن الدولة، فقد تخلّف أحد أصحاب المولدات الكهربائية المخالفة ضمن نطاق مدينة بيروت عن الحضور إلى مبنى مديرية الاستعلام والعمليات الخاصة لاستكمال الإجراءات القضائية بحقه، وبناء لإشارة النيابة العامة المالية القاضية بإحضاره، قامت دورية من هذه المديرية العامة بتنفيذ الإشارة القضائية، فاعترضها عدد من المواطنين ومنعت من تنفيذ مهمتها، مما اضطر بعض العناصر إلى إطلاق النار في الهواء لتفريقهم ولم يصب أحد بأذى".

لكن تنقل النهار "رواية ثانية بأنّ سبب الإشكال يعود إلى خلاف على تسعيرة مولّد كهربائي، بعدما أقدمت قوّة من أمن الدولة على إرغام صاحب مولّد على خفض التسعيرة لصالح النازحين. وقد رفض صاحب المولّد الانصياع للطلب مبرّراً ذلك بارتفاع أسعار المحروقات ما أدّى إلى تطوّر الإشكال وتحوّله إلى توتّر ميداني تخلّله إطلاق نار في الهواء وأسفر عن إصابات طفيفة بين عدد من المواطنين" .

وتنقل النهار عن "روايات شهود عيان أنّ طلب خفض التسعيرة كان محصوراً بفئة محدّدة من المواطنين وعلى خلفيّة طائفية". (موقع النهار 25 نيسان 2026).

3- ما هي سرديات الأحداث؟

موقع جريدة الاخبار أورد الحادثة كالتالي وقد ورد فيها ان المتظاهرين اعترضوا الدورية وان اطلاق النار جاء من مسلحين: "...نفّذت القوة الضاربة في جهاز أمن الدولة مداهمة أمنية استهدفت مقهى يعود إلى المدعو أبو علي عيتاني في محلة ساقية الجنزير في بيروت... تمكّنت القوة من توقيف عيتاني داخل المقهى ووضعه بعهدة العناصر تمهيداً لنقله، إلا أنّ عدداً من مناصريه وشبان من المنطقة سارعوا إلى التجمع في محيط المكان، حيث تدخّلوا بشكل مباشر وعمدوا إلى مهاجمة الدورية، ما أدى إلى انتزاعه من قبضة العناصر وتهريبه من الموقع. وأفادت المعلومات بأن احد المسلحين اقدم على اطلاق النار في الهواء عقب تهريب عيتاني بهدف تأمين غطاء للانسحاب، وذلك بالتزامن مع احتشاد عدد كبير من الشبان في مواجهة القوة، ما اضطر العناصر إلى الانكفاء من المكان. (موقع الاخبار 25 نيسان 2026)

تغطيات الصحافة المكتوبة

وقعت أحداث ساقية الجنزير بعد ظهر السبت (25 نيسان)، سارعت المحطات التلفزيونية الى تغطيتها بشكل مباشر كما خصصت لها في نشرات اخبارها الرئيسية مساء السبت ومساء الاحد مكانا هاما، فيما الصحف المكتوبة لا تصدر يوم الاحد. امّا في صحف يوم الاثنين، فكان الخبر بات "قديما" بالمفهوم الإعلامي، ولم تنتج عنه ذيول مباشرة يواكبها الاعلام، لذلك لم يحصل على تغطيات بارزة في صحف يوم الاثنين. فقد غاب عن جريدة نداء الوطن وكذلك عن جريدة الاخبار.

اما التغطية البارزة له فكانت في جريدة اللواء، وهي محسوبة على الطائفة السنية، فتناولته في افتتاحيتها على الصفحة الأولى بقلم صلاح سلام تحت عنوان: "من ساقية الجنزير.. إلى البيت الأبيض!" وكتبت: "حالة الغضب التي عمّت شوارع بيروت بعد ظهر السبت الماضي ليست مسألة عادية، ولا يجوز التعامل معها كحادث عابر، يطويه النسيان في اليوم التالي. .. ويستوجب المعالجة الجدية والسريعة، ليس من قبل الحكومة وحسب، بل وأيضاً على المستويين السياسي والحزبي، وخاصة الحزبي...

"محاولات توريط البلد في فتنة فوضوية لن تساعد مخططات التهرّب من المسؤولية التي يسعى لتنفيذها البعض، لأن إنقاذ البلد لا يكون بمزيد من المشاكل والكوارث، بل بمواجهة الأمر الواقع بشجاعة ورباطة جأش، وتجنّب الوقوع بمزيد من الأخطاء القاتلة، والإقدام على إتخاذ القرارات الصعبة، رأفة بمجتمعنا، وخاصة بأهلنا في الجنوب الذين لم يعد لديهم القدرة على تحمل المزيد من مصائب الحرب وتداعياتها التدميرية والتهجيرية...". (اللواء 27 نيسان 2026)

كما ورد مقال طويل في اللواء بقلم د. سمير حسن عاكوم تحت عنوان: " لماذا يتطلّب تحقيق أمن بيروت وسيادة لبنان إقرار قوانين تطبيقية لتوضيح تخصّصية الأجهزة الأمنية والعسكرية؟". جاء فيه: "لم تكن حادثة ساقية الجنزير في بيروت مجرد إشكال محلّي على تسعيرة مولدات الكهرباء بل كانت لحظة كاشفة تعرّت فيها بنية الدولة اللبنانية أمام ذاتها. ظاهرها نزاع خدماتي بين الأهالي وجهاز أمني وباطنها أزمة أعمق بكثير... ما جرى يعيد طرح سؤال جوهري هو: ما هو الدور الحقيقي لكل جهاز أمني؟

ويضيف المقال: "لفهم جذور الأزمة لا بد من العودة إلى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية وتحديداً إلى فترة وصاية نظام الأسد. لم تُبنَ المؤسسات آنذاك على أساس دستوري بل على أساس توازنات الميليشيات التي خرجت من الحرب ودخلت الدولة، وفرضت معادلتها على الرئيس رفيق الحريري بعنوان «الأمن والعسكر علينا والتنمية والإعمار عليك» ليستفيق متأخراً على واقع سيطرة الأمن والعسكر عليه وعلى كل شيء.

"وعندما يصبح الوصول إلى الرتب العليا خاضعاً للمحاصصة لا للكفاءة تفقد المؤسسة روحها. تُروى قصص عن تعيينات في مناصب حسّاسة لضباط لم يتابعوا حتى دورات الأركان فيما يُقصى أصحاب الكفاءة. ... حين تغيب القوانين التطبيقية تصبح الأجهزة عرضة للتسييس. وهذا ما يظهر في تنفيذ قرارات وانتقاء أخرى والامتناع عن تطبيق قرارات السلطة التنفيذية بل وتكريم من يخالفها... هذا الشعور لا يبقى قانونياً بل يتحوّل إلى احتقان اجتماعي وطائفي أي قنبلة موقوتة تهدّد ما تبقّى من وحدة الدولة عند أول شرارة كشرارة ساقية الجنزير. فالأمن الذي لا يكون عادلاً لا يكون مستقراً.... يجب ألا تُقرأ حادثة ساقية الجنزير كإشكال عابر بل كإنذار..." (اللواء 27 نيسان 2026)

المواقف السياسية

ورد الكثير من التعليقات والتصريحات على حادثة ساقية الجنزير، ويبقى أهمها ما صدر عن مرجعيات الطائفة السنية التي اعتبرت ان ما حصل هو خطأ ويشكل استهدافا لبيروت. ومن هذه الردود:

رئيس الحكومة نواف سلام:

" ما شهدته ساحة ساقية الجنزير من أعمال عنف من قبل عناصر أحد الأجهزة الأمنية ضد المدنيين وإطلاق النار وإرعاب المواطنين تصرفات غير مقبولة أيا كانت الأسباب أو الذرائع..."

فؤاد مخزومي:

"نشدّ على يد رئيس الحكومة الرئيس نواف سلام في قراره فتح تحقيق فوري ومحاسبة المسؤولين عن الأحداث التي شهدتها منطقة ساقية الجنزير، حرصاً على كشف الحقيقة وحماية المواطنين. ما جرى من أعمال شغب واعتداءات، صادرة عن عناصر من جهاز أمني، مرفوض بشكل قاطع ولا يمكن تبريره...".

بهاء الحريري:

"ما جرى في بيروت مرفوض بكل المقاييس. اطلاق النار على المدنيين امر لا يمكن القبول به تحت أي ذريعة... بيروت لن تحكم بمنطق الترويع لا من أي جهة كانت. المطلوب تحقيق شفاف وفوري يحدد المسؤوليات ويحاسب كل من اطلق النار او اعتدى على الناس..."

وضاح الصادق:

"اقتحم جهازٌ أمنيّ الدولة منطقةَ ساقية الجنزير في بيروت، وكأنّ أبو علي عيتاني رئيسُ مجموعةٍ إرهابية، فأشبعوه ضربًا وأطلقوا النار إرهابًا لأهل المنطقة الذين تجمّعوا لحمايته. الحُجّة أنه رفع تعرفة المولّد، فتخطّوا القانون وتجاوزوا مسؤولية المحافظ ووزارة الاقتصاد، وقرّروا تطبيق قرار أحد الضباط ومن ورائه بالقوّة. هذا أمرٌ لن يمرّ، ولم نشاهده في أيّ منطقةٍ أخرى، حيث يتجاوز أصحاب المولّدات كلّ الأعراف والقوانين يوميًا. نحن نعرف كيف حمى أبو علي منطقته، ونعرف لماذا يتمّ التعامل معه بهذه الطريقة. سأكتفي بهذا، ... سنكرّرها للمرة الأخيرة: بيروت ليست مكسرَ عصًا لأحد".

- الأمين العام لـ"تيار المستقبل" أحمد الحريري:

"أن بيروت لن تهدأ قبل أن تصون الدولة كرامة أهلها بمحاسبة كل المسؤولين في جهاز "أمن الدولة" عن البلطجة بحق اهلنا في ساقية الجنزير وبحق أبو علي عيتاني... البيارتة هم أهل الدولة، و"فشر" في الدولة من يظن أنها مكسر عصا... نحن ما حاربنا النظام الأمني السوري ليضهر ليرجع مره تاني... إذا كانت "إم الصبي علينا وحدنا" لا نريدها وما حصل في بيروت يمسّ بالكرامة. ويوم بدء وقف النار أطلقت قذائف "آر بي جي" فوق بيروت فهل أوقف أحد من مطلقي النار؟ ...يبقى السؤال الأخطر برسم أركان الدولة: هل هناك في الاجهزة من تحول الى ميليشيا وقرر اللعب بنار الفتن والتخريب على جهود الأشقاء العرب للحفاظ على استقرار لبنان وأمنه وسلامه؟"

النائب إبراهيم منيمنه:

"هناك قوة مفرطة في التعامل مع صاحب مولد وكأن هناك استنسابية وتشفي".

4- عناصر التشويه المستخدمة

تتعدد الروايات عن الحادثة، فيما الرواية الرسمية غير كافية ولا تشرح الملابسات. اختلفت الروايات بين مؤسسة وأخرى فيما الرواية الرسمية بقيت مقتضبة وناقصة.

أوردت وسائل الاعلام اتهامات كثيرة وخطيرة بحق الضابط المسؤول عن العملية واعتبرت قناة MTV ان العملية "تعسفية". ان الصمت حيال هذه الاتهامات يزيد من شكوك المواطنين حيال القوى الأمنية ويُضعف الثقة بالمؤسسات الرسمية، وهذا الامر يُلزم السلطات بالرد على هذه الاتهامات، سواء نفيها او اتخاذ الإجراءات المناسبة اذا كانت صحيحة.

كذلك حملت جريدة اللواء وقناة MTV اتهامات خطيرة للأجهزة الأمنية وللممارسات داخل هذه الأجهزة وآليات عملها وتوزع المسؤوليات بينها، لا يجوز ان تمرّ هذه الاتهامات بصمت، ومن واجب الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لتنزيه عمل الأجهزة الأمنية.

يبقى سؤال طرحه كثيرون: لماذا استعمال العنف المفرط لاستدعاء أحد الأشخاص أو ليس هناك وسائل أخرى لذلك؟ وهل تحتاج العملية الى قوة ضاربة بعناصر ملثمة وثياب مدنية؟

5- الانعكاسات المحتملة

ان حادثة بسيطة بحجم استدعاء صاحب مولد كهربائي تحوّلت الى قضية وطنية والى قضية رأي عام وكادت تشعل الشارع وارتبطت بها "كرامة طائفة وكرامة بيروت". هذا يبيّن مدى التوتر الحاصل في الشارع من ناحية، ومدى سهولة الشحن الطائفي من ناحية أخرى الامر الذي يمكن ان يؤدي الى مخاطر كبيرة.

كما يتبيّن ان ذاكرة الحرب حاضرة دوما وان أي حدث ولو بسيط يعيد الافرقاء الى هذه الذاكرة ويعيد احياء أشباح الماضي.

وقد يسعى البعض الى شرح الحادثة من زاوية قانونية، لكن في الواقع عندما يصبح السلم الأهلي مهددا يصبح البعد القانوني ثانويا، لاسيما وان القانون يفترض ان يّطبق على الجميع لا ان يشعر بعض الافرقاء انهم خاضعين للقانون فيما غيرهم يبقى خارج المساءلة القانونية.

تحليل موجز: من #ساقية_الجنزير إلى #بيروت_خط_احمر – تشكّل السرديات حول الحادثة

(25-26 نيسان 2026)

شكّل وسم #ساقية_الجنزير نقطة الانطلاق الرئيسية للتداول حول الحادثة، حيث استُخدم بدايةً كوسم خبري لوصف موقع الحدث وتطوّراته، قبل أن يتحوّل سريعًا إلى مساحة جامعة للنقاش العام بمختلف اتجاهاته. ومع تصاعد التفاعل، تفرّعت السرديات حوله بين قراءات متباينة، ليبرز لاحقًا وسم #بيروت_خط_احمر كسردية داعمة ركّزت على حماية "كرامة بيروت" ورفض ما اعتُبر تجاوزًا بحقّ أهلها، في مقابل تفاعل معارض بقي إلى حدّ كبير داخل الوسم الأساسي أو عبر تعليقات نقدية دون تبلور وسم مضاد موحّد. يعكس هذا المسار انتقال النقاش من توصيف حدث محلّي إلى تأطيره ضمن رمزية أوسع مرتبطة بالهوية والكرامة، ما ساهم في رفع حدّة الاستقطاب وتحويل الحادثة إلى قضية رأي عام تتجاوز سياقها المباشر.

التسلسل الزمني للتفاعل الرقمي حول الحادثة في 25 نيسان

17:10 — **قيام عناصر من "أمن الدولة" بتوقيف صاحب أحد المولدات الكهربائية حسن عيتاني (أبو علي)**

17:30 — **تفاعلات كثيفة للجهات الفاعلة الرئيسية حول الحادثة على منصة X**

20:00 — **ذروة تداول #ساقية_الجنزير كوسم خبري وأساسي للنقاش العام بمختلف اتجاهاته**

21:12 — **ظهور وتصدر وسم #بيروت_خط_احمر :**

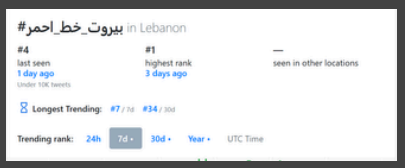

- كسردية داعمة ركّزت على حماية "كرامة بيروت"
- تفاعل معارض بقي إلى حدّ كبير داخل الوسم الأساسي #ساقية_الجنزير

12:00 ليلًا — **تصدر #ابو علي كوسم لصاحب المولدات الكهربائية حسن عيتاني (أبو علي)**

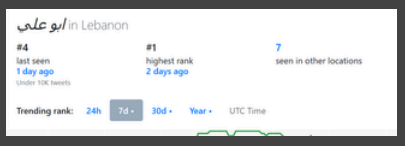

26 نيسان — **استكمال التداول بوسم #ابو علي حول حسن عيتاني (أبو علي) و عملية توقيفه**

ظهور العديد من الوسوم خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 25 و 26 نيسان

#احمد الحريري
#تيار المستقبل